الأمم المتحدة

E/CN.9/2014/NGO/13

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 January 2014
Arabic
Original: English

**لجنة السكان والتنمية**

**الدورة السابعة والأربعون**

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

**مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية**

## بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.9/2014/1.

070214 060214 14-21666X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**بيان**

يرحب الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية.

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يسعى، من خلال رابطاته الأعضاء الـ ١٥٢ في أكثر من ١٧٠ بلدا، إلى إقامة عالم يحصل فيه جميع النساء والرجال والشباب على ما يحتاجون إليه من معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ عالم يُعترف فيه للحياة الجنسية بأنها جانب طبيعي وثمين من جوانب الحياة وبأنها حق أساسي؛ عالم تلقى فيه الخيارات كل الاحترام ويختفي منه الوصم والتمييز.

**مقدمة**

كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من معالم تاريخ السكان والتنمية. وببيان علاقات الترابط بين السكان، والنمو الاقتصادي المستدام، والصحة، والتعليم، والحالة الاقتصادية، وتمكين المرأة، سلّم المشاركون في المؤتمر بالحاجة إلى تعزيز السياسات الداعمة للتنمية المستدامة. وكانت هذه أيضا هي المرة الأولى التي يعترف فيها قادة العالم بمفهوم الحقوق الإنجابية، ويلتزمون بكفالة حصول الجميع دون تمييز على الصحة الإنجابية، بما في ذلك الصحة الجنسية.

إن هذا العام بالغ الأهمية؛ ولما كان الاستعراض العملي لتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يوشك على الانتهاء، فإن عام ٢٠١٤ يتيح الفرصة لإعادة تأكيد القضايا المنبثقة عن المؤتمر وإيلاء الأولوية لها من جديد. ولا تزال لجنة السكان والتنمية هي المنبر الأساسي لمعالجة هذه القضايا ودفعها إلى الأمام، ولمساءلة الدول الأعضاء عن تنفيذها لبرنامج العمل.

ويدعو الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الدول الأعضاء إلى الاعتراف بأن التحديات الخمسة المبينة أدناه هي مجالات عمل ذات أولوية لإنقاذ الأرواح، وتمكين الأفراد، وتحسين نواتج التنمية المستدامة. إننا نحث الدول الأعضاء على العمل مع المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي للتأكد من وجود السياسات والموارد والبرامج اللازمة لإعمال حقوق الأفراد الجنسية والإنجابية، وضمان الحصول على المعلومات والخدمات، وأن جميع الأفراد قادرون على الخيارات المستنيرة بشأن أجسادهم، بعيدا عن التمييز.

**التحديات**

الحقوق الجنسية وحقوق الإنسان

ورد في توافق آراء مونتفيديو لعام ٢٠١٣ بشأن السكان والتنمية أن الحقوق الجنسية أساسية للتنمية المستدامة. ويشمل ذلك حق الفرد في حياة جنسية آمنة وكاملة، وحقه في اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة وطوعية ومسؤولة بشأن حياته الجنسية، وميوله الجنسية، وهويته الجنسانية، دون إكراه أو تمييز أو عنف، وحقه في المعلومات والوسائل اللازمة للحفاظ على صحته الجنسية والإنجابية. وهذه الحقوق لا تنفذ في مناطق عديدة من العالم أو لا تحترم بشكل عادل.

وفي الوقت الراهن فإن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف، مما يجعل العنف القائم على أساس نوع الجنس واحدا من أشيع انتهاكات حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى النساء اللاتي تعرضن للعنف فإن احتمال اعتلال صحتهن يزيد أكثر من مرتين على هذا الاحتمال لدى النساء اللاتي لم يتعرضن للاعتداء، ويشمل الاعتلال الصحة الإنجابية، ومشاكل بدنية وعقلية معا. ويتزايد أيضا خطر إصابة هؤلاء النساء بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية.

ورغم تطبيق ١٥٨ بلدا لقوانين ترفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ عاما، فإن ما يقدر بـ ٦٧ مليون فتاة يتزوجن قبل بلوغ الثامنة عشرة. وقد أعلن تسعون في المائة من الـ ٤١ بلدا التي تتزوج ٣٠ في المائة من فتياتها زواجا مبكرا التزامها بمعالجة هذه المسألة، حسبما ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان. إن الوفاء بالالتزامات يتطلب من المجتمع المدني، والبرلمانيين، والمشرعين، والمجتمعات المحلية، وغير ذلك من الأطراف المؤثرة تطبيق سياسات تحمي الحقوق الجنسية وحقوق الإنسان للفتيات والشابات. وفيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢، ساهم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في تغييرات في السياسة العامة وتغييرات قانونية لدعم الحقوق الجنسية والإنجابية في ١٣٦ بلدا.

الحصول على خدمات تنظيم الأسرة

تؤدي التفاوتات في الدخل والموقع الجغرافي وفرص الهجرة في أنحاء العالم إلى الحد من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وفي العالم ٢٢٢ مليون امرأة يرغبن في المباعدة بين فترات الإنجاب أو الحد منها، ولكنهن يعجزن عن الحصول على وسائل منع الحمل تحقيقا لهذا الغرض. إن تلبية هذه الحاجة إلى وسائل منع الحمل تمنع ٢١٨ مليون حالة حمل غير مرغوب فيها في البلدان النامية، وهذا بدوره يمنع ٥٥ مليون ولادة غير مخطط لها،

و ١٣٨ مليون حالة إجهاض (ستكون ٤٠ مليونا منها غير آمنة)، و ٢٥ مليون حالة إسقاط للجنين، و ٠٠٠ ١١٨ وفاة نفاسية، كما ذكر معهد غوتماخر. إن عدم تلبية الحاجة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة يساهم في الوفاة والاعتلال، ويحد من مشاركة المرأة الاجتماعية والاقتصادية. وفي عام ٢٠١٢ وفر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة خدمات لـ ٤٥ مليون نسمة، كان ٨٠ في المائة منهم مهمشين ولا يحصلون على خدمات كافية، وذلك بتوفير ٥٢،٧ مليون خدمة لمنع الحمل منعت ٤،٩ ملايين حالة حمل غير مرغوب فيها. وهذا يبرهن على الدور الحاسم للمجتمع المدني في تقديم الخدمات، بأن يوفر الخدمات لمجتمعات محلية لا تصل إليها النظم الصحية.

الحصول على الإجهاض

تقول منظمة الصحة العالمية إن ٠٠٠ ٤٧ امرأة يمتن كل عام بسبب الإجهاض غير الآمن، وإن معدل الإجهاض غير الآمن ازداد منذ عام ٢٠٠٣. وتشكل الوفاة الناجمة عن الإجهاض غير الآمن ١٣ في المائة من الوفيات النفاسية؛ وهي واحد من ثلاثة أسباب رئيسية للوفاة. إن إزالة الموانع القانونية والسياساتية لزيادة الحصول على خدمات الإجهاض سيكون لها أثر هائل على الحد من الوفيات النفاسية، وتعجيل التقدم صوب تحقيق الغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن القوانين الجنائية في معظم البلدان، باستثناءات قليلة، تضع قيودا على الإجهاض. ويمكن لعدم معرفة مقدمي الخدمات والنساء بالوضع القانوني أن يحد بشكل جسيم من الحصول على الخدمات ذات الصلة. وهذا يعرض للخطر النساء الساعيات إلى الإجهاض. ولا تتعلق القوانين التقييدية بمعدلات الإجهاض المنخفضة، فهي لا تؤدي إلا إلى الإجهاض غير الآمن. والقيود تعني أن الموسرين يمكن أن يشتروا الخدمات الآمنة، في حين يلجأ الفقراء إلى الوسائل الخطيرة. وتؤدي التكلفة العالية لمعالجة مضاعفات الإجهاض غير الآمن إلى إلقاء النساء وأسرهن في مزيد من الفقر. وعلاوة على المخاطر التي تتعرض لها صحة النساء وحياتهن، فإن الموانع القانونية للحصول على خدمات الإجهاض يمكن أن تعرض النساء لخطر الزج بهن في السجن.

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يدعم الحصول على خدمات الإجهاض الآمن، ويعزز حق المرأة في الاختيار. وفي عام ٢٠١٢ نجحنا في الدعوة إلى ٢٠ تغييرا وطنيا في مجال التشريعات والسياسة العامة زادت من الحصول على خدمات الإجهاض الآمن والقانوني. وللمجتمع المدني دور حيوي يؤديه في رصد حقوق الأفراد وحمايتها، وفي العمل مع الحكومات على ضمان اتخاذ سياسات تقوم على الحقوق.

المراهقون والتربية الجنسية الشاملة

جيل الشباب الحالي هو الأكبر في التاريخ، ويتيح فرصا عديدة للمستقبل. ومع ذلك فإن المراهقين اليوم يواجهون تحديات عديدة لحقوقهم. فمعظم الشباب في البلدان النامية يعيشون في فقر، ويفتقرون إلى خدمات الرعاية الصحية المواتية للشباب. وعلى مستوى العالم تنجب واحدة من كل خمس نساء في الثامنة عشرة من عمرها، وواحدة من كل ثلاث في أفقر مناطق العالم. ويصيب نصف الأمراض الجديدة لفيروس نقص المناعة البشرية من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يزيد احتمال إصابة الشابات بفيروس نقص المناعة البشرية ثلاث مرات على احتمال إصابة الشبان. إن زيادة الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المواتية للشباب، وتهيئة بيئة للسياسة العامة والتشريع تعترف بحقوق الشباب وتحميها وتعترف بحصولهم على تربية جنسية شاملة ستساهمان إلى حد كبير في التخفيف من عبء اعتلال الصحة، وتضمنان أن يكون الجيل القادم بصحة جيدة ومتمكنا وقادرا على الاختيارات المستنيرة لحياته.

وقد ورد في توافق آراء مونتفيديو أن التربية الجنسية الشاملة يجب أن تعترف بالبعد العاطفي للعلاقات الإنسانية، وأن تحترم تطور قدرات الطفل والقرارات المستنيرة للمراهقين والشباب بشأن حياتهم الجنسية، وذلك باتباع نهج تشاركي مشترك بين الثقافات ومراع للاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان. ويجب أن تقدم التربية الجنسية الشاملة في طائفة متنوعة من البيئات تشمل المدرسة، ولكن لا تقتصر عليها، وأن تعتبر الأطفال والشباب من أصحاب الحقوق تبعا لقدراتهم المتطورة، على النحو الوارد في اتفاقية حقوق الطفل. ويوصي الإعلان المعتمد في منتدى بالي العالمي للشباب بدعم حقوق الشباب ووضعها في قلب خطة التنمية. إن الدول الأعضاء ملزمة بالتأكد من معالجة حقوق الشباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية، إذا كان يراد تمكين الجيل القادم من تحديد نتائجه الإنمائية. ويساهم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في ذلك بالتأكد من أن ٤ من كل ١٠ من الخدمات المقدمة في عام ٢٠١٢ قدمت إلى أفراد دون الخامسة والعشرين من العمر.

الجنسانية والتمييز

إن الاستثمار في المساواة بين الجنسين يكفل وجود مجتمعات أوفر صحة وأكثر رخاء. وعندما تتحكم النساء في أجسادهن، ويحصلن على التعليم، ويصلن إلى صنع القرار، ويحصلن على عمل مهم، ويعشن حياة خالية من العنف، فإنهن يكنّ قادرات على المساهمة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهن. ومن وسائل القضاء على الفقر معالجة الأسباب الدفينة لعدم المساواة، والعمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات وفي جميع المجالات.

وقد وجه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الانتباه إلى الصلة بين وضع المرأة في المجتمع وأدوارها في الزواج والعلاقات والجنس والإنجاب، وكيف تؤثر هذه الأدوار على صحتها وثروتها ورفاهتها. وبعد عشرين عاما لا يزال التمييز ضد المرأة شائعا. إن المرأة تكسب أقل من الرجل عادة، ورغم أن ٨٩،٥ في المائة من البلدان لديها تشريعات تدعم إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، فإن ٥٣،٥ في المائة فقط تنص على إجازة الأبوة، مما يجعل من الصعب الجمع بين الحياة الأسرية والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك فإن الأفراد، في مناطق عديدة من العالم، يواجهون التمييز والوصم والعنف على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية. ولدى ستة وسبعين بلدا قوانين تمييزية تجرّم العلاقات الخاصة الرضائية بين أفراد الجنس الواحد، مما يعرض الأفراد لخطر الاعتقال والمحاكمة والسجن. وتطبق عقوبة الإعدام في خمسة على الأقل من هذه البلدان. وجرى في الاستعراض العملي التسليم بوجوب القضاء على التمييز بكل صوره، بما في ذلك جرائم الكراهية. وقد وضع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وروّج إعلانا للحقوق الجنسية يتضمن مبادئ لا بد من أن يأخذ بها كل من أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤولية، من أجل بناء عالم خال من التمييز.

## الاستنتاج

من المهم للغاية، إذا تجاوزنا عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن تمضي الحكومات في تعزيز جهودها من أجل التأكد من أن جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان قادرون على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الجنس والعلاقات والإنجاب. وتحقيقا لذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ التوصيات الثلاث التالية:

(أ) الاستفادة من نجاح عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعطاء الأولوية للقضايا التالية في السياسة العامة ورصد الموارد والبرمجة على المستوى الوطني:

'١' حصول المراهقين على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتربية الجنسية الشاملة؛

'٢' الحصول على المعلومات والخدمات واللوازم المتصلة بمنع الحمل وعلى خدمات الإجهاض الآمن والقانوني؛

'٣' حصول الجميع على الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك وسائل القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف القائمة على أساس الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي؛

’٤‘ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) إعطاء الأولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار غاية للصحة وغاية قائمة بذاتها للجنسانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولن تكون التنمية مستدامة وهادفة حقا إلا بإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، وبتحكم النساء والفتيات في مستقبلهن وأجسادهن؛

(ج) التأكد من إنشاء آليات وطنية وإقليمية للمساءلة ذات إطار زمني واضح تكون لها أهداف محددة زمنيا، من أجل مراقبة تحقيق نتائج الاستعراض العملي لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.